



بيان صحفي ٢٤ ديسمبر ٢٠١٥

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٤ ديسمبر ٢٠١٥ رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل إلى ٩,٢٥% و ١٠,٢٥% على التوالي، ورفع سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصل إلى ٩,٧٥% وزيادة سعر الائتمان والخصم بواقع ٥٠ نقطة أساس أيضا ليصل إلى ٩,٧٥%.

وقد تم الاتفاق بين الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري خلال اجتماع المجلس التنسيقي الأول المنعقد بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٥ على وضع برنامج يستهدف استقرار الاقتصاد الكلي من أجل تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج المحلي وخلق فرص عمل ، على أن يتم مراجعة البرنامج في الاجتماع الاستثنائي للمجلس التنسيقي الذي تقرر أن يعقد في ١٠ يناير ٢٠١٦ .

ويتضمن البرنامج البنود الأساسية الآتية:

- البدء في العمل على تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة الى مستويات مستدامة لتخفيف الضغط على السيولة المحلية واثاحة المزيد من الموارد للقطاعات الاقتصادية مما يؤدي الى زيادة الانتاج المحلي وبالتالي تخفيض الضغوط التضخمية.
- المحافظة على استقرار الاسعار باستهداف معدلات تضخم لا تتجاوز العشرة في المائة على المدى المتوسط.
- العمل على تقليص عجز الميزان التجاري من خلال وضع استراتيجية تهدف الى دفع وزيادة الانتاج المحلي لتغطية احتياجات السوق.
- المضي قدماً في تنفيذ الاصلاحات الهيكلية التي تستهدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير التضخمي والتغلب على المعوقات التي تحد من زيادة الاستثمارات.

وفيما يتعلق بأخر بيانات للتضخم ، بدأت تظهر بعض الضغوط التضخمية متمثلة في زيادة اسعار السلع غير الغذائية والتي ساهمت في ارتفاع معدل التضخم العام ومعدل التضخم الأساسي. فقد ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام إلى ١١,٠٨% في نوفمبر ٢٠١٥ من ٩,٧% في أكتوبر، جزئياً على خلفية أثر فترة الأساس من العام الماضي، بينما ارتفع المعدل السنوي للتضخم الأساسي إلى ٧,٤٤% في نوفمبر ٢٠١٥ من ٦,٢٦% في أكتوبر ٢٠١٥. وبنظرة مستقبلية ، فعلى الرغم من ان انخفاض اسعار السلع الغذائية عالمياً حد من التضخم المستورد وبالتالي المخاطر الصعودية للتضخم، إلا أن الضغوط التضخمية المحلية قد تؤدي إلى ارتفاع توقعات التضخم.

من ناحية أخرى ، حقق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً بلغ ٤,٢% خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ مقابل معدل قدره ٢,٢% خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤. ويعتبر قطاع الصناعات التحويلية، التشييد والبناء، الأنشطة العقارية ، والسياحة المساهمون الرئيسيون في النمو خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ على الرغم من استمرار الانخفاض في قطاع الاستخراجات. وفي ذات الوقت ، حدثت الزيادة في الاستثمارات من الأثر السلبي لاتساع العجز في الميزان التجاري. وبنظرة مستقبلية، فعلى الرغم من أن الاستثمارات الموجهة الى المشروعات المحلية الكبرى من المتوقع أن تساهم في زيادة النمو الاقتصادي، إلا أن المخاطر النزولية وعدم التيقن المحيط بتعافي الاقتصاد العالمي على خلفية تباطؤ النمو في الاقتصاديات الناشئة والتحديات التي تواجهه بعض دول منطقة اليورو ، قد تؤدي الى زيادة مخاطر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وبناءً على ما سبق ، وفي ضوء توازن المخاطر المحيطة بالتضخم والنتائج المحلى الاجمالي مستقبلا، ترى لجنة السياسة النقدية أن رفع المعدلات الحالية للعائد لدى البنك المركزي من شأنه مواجهة الضغوط التضخمية والسيطرة على توقعات التضخم.

وتؤكد لجنة السياسة النقدية مرة أخرى بأنها ستتابع عن كثب كافة التطورات الاقتصادية وبصفة خاصة السياسة المالية وأثرها على توقعات التضخم ، ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري والعمل على استقرار الأسعار فى الأجل المتوسط .

الدكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ - قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg